أكدوا أن استقالتها لا تبرر عدم الحضور

نواب: الحكومة مسؤولة عن تعطيل جلسات «الأمة»

فيصل الكندري: تهميش المجلس لمجرد أنه مارس حقوقه الدستورية وانتصر للإرادة الشعبية غير مقبول

تردد القرار الحكومي واضح للجميع بدءا من صدور مرسوم تعيين الوزراء وسحبه مرورا بالرواتب الاستثنائية

الحكومة لم تكن على قدر الثقة السامية في حل الكثير من المشاكل المزمنة والطارئة

فيصل الكندري

جنان بوشهري

عادل الدمخي

بوشهري: أحمل رئيس مجلس الأمة مسؤولية عدم انعقاد الجلسات في ظل اكتمال النصاب

موقفي يساند الرأي المؤيد بسلامة عقد الجلسات بحضور أغلبية الأعضاء دون تحديد طبيعة العضوية

تصويب الأخطاء السابقة والعودة إلى جادة الصواب مسار لا يزال ممكنا متى ما كانت النوايا صادقة

الدمخي: سرعة تشكيل الحكومة الجديدة وعودة جلسات مجلس الأمة من أجل مصلحة الشعب

الرجوع إلى النهج السابق والالتفاف على العملية الديمقراطية شيء مؤلم ولم نكن نتوقعه

في الوقت الذي أعلن فيه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون عن رفع جلسة مجلس الأمة إلى يومي 21 و 22 فبراير الجاري ، وإعلانه عدم حضور الحكومة أيضا للجلسة الخاصة، والتي كانت من المفترض أن تناقش «الغش المدرسي» ، حمل نواب الحكومة مسؤولية تعطيل جلسات المجلس ، مشيرين إلى أن الاستقالة لا تعفي حكومة تصريف العاجل من الأمور من حضورها .

في هذا الإطار قال النائب فيصل الكندري: إن تهميش المجلس لمجرد أنه مارس حقوقه الدستورية وانتصر للإرادة الشعبية وحقوق المواطنين غير مقبول من الحكومة، متسائلا ما ذنب المواطنين من هذا الصراع السياسي الذي افتعلته الحكومة التي وعدت الشعب بالرفاه.

وأضاف أن تردد القرار الحكومي واضح للجميع، بدءا من صدور مرسوم تعيين الوزراء وسحبه، مرورا بخطيئة الرواتب الاستثنائية وتفريغ الدولة من القياديين، وهروبها من الاستحقاقات الشعبية وتنفيذ التوجيهات السامية بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وانتهاء بفساد النقل والندب والتعيينات في الجهات الحكومية والتضارب الحكومي في هذا الشأن والذي يمس حقوق المواطنين بشكل مباشر.

وأكد الكندري: أن سد الشواغر في الوزارات من المناصب القيادية يجب أن يكون مكتملا، إلى ان تقرر القيادة السياسية مصير الحكومة المستقيلة وهذا أمر يجب أن تراعى به مصالح الشعب، وتسيير أمور الجهات الحكومية وهذا ما اشرنا اليه في خطاب الدولة للدولة فأصبحنا أمام حكومة بالتكليف وقيادات دولة بشكل شبه كامل بالتكليف.

ورأى الكندري: أن الحكومة لم تكن على قدر الثقة السامية في حل الكثير من المشاكل المزمنة والطارئة، ولم تقدم أي رؤية ولم تبادر في حل مشاكل التعليم والصحة والإسكان والطرق والمدن الإسكانية وزيادة رواتب الموظفين ومعاشات المتقاعدين وشراء قروض المواطنين ووصولا الى نقص الأدوية واسترداد الأموال العامة المنهوبة وغيرها الكثير، واكتفت بإطلاق الوعود والتعهدات التي لم يتم تنفيذها، فاستحقت المساءلة، لكنها هربت من المواجهة واكتفت بنهج الصمت.

وأفاد الكندري: إذا كانت الحكومة المستقيلة تعتقد أن هذه التصرفات غير الدستورية ستثنينا عن المضي في المطالبة بحقوق الشعب الكويتي، فإنها واهمة وسيبقى الوطن وقضايا المواطنين وتطوير البلد وانتشاله من الفساد أولوية بالنسبة.

وناشد الكندري: القيادة السياسية التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها واختيار حكومة اتخاذ القرار ووقف استمرار الفساد بالترضيات والالتفات لهموم وقضايا الشعب وتطوير البلد وانتشال الوطن من التراجع المؤسف وتطبيق الخطاب السامي، كي يعود المجلس إلى ممارسة دوره في الرقابة والتشريع ومناشدها حماية المؤسسة التشريعية من خطايا حكومة تصريف العاجل من الأمور التي تجاوزت المعقول، وتتعامل مع هذا التكليف الدستوري بمزاجية لا تليق بإدارة الدولة.

من جهتها حملت النائب جنان بو شهري رئيس مجلس الأمة مسؤولية عدم انعقاد الجلسات في ظل اكتمال النصاب، وذلك بذريعة اعتذار الحكومة أو عدم حضورها. كما حملت الحكومة «مسؤولية تعطل مصالح الدولة والمواطنين»، لافتة إلى ان «الاستقالة لا تعفي حكومة تصريف العاجل من الأمور من حضور الجلسات».

وقالت: «تابع الشعب الكويتي مجريات الجلسات الأخيرة لمجلس الأمة وتعطلها نتيجة اعتذار الحكومة عن الحضور بذريعة الاستقالة، وإذ كان هذا الأمر محل خلاف دستوري ولائحي فإن موقفي يساند الرأي المؤيد بسلامة عقد الجلسات بحضور أغلبية الأعضاء دون تحديد طبيعة العضوية، وهو ما يتوافق مع ما نصت عليه المادة 97 من الدستور».

وأضافت في بيان: «وفي هذا الصدد، فإن رئيس مجلس الأمة يتحمل مسؤولية عدم انعقاد الجلسات، لا سيما وأنه افتتح جلسات مجلس الأمة، وأكد على اكتمال النصاب القانوني لعقدها بما يتوافق مع رأيه الدستوري والسياسي المعلن في أكثر من مناسبة، إلا أنه اتخذ قرار رفعها لاعتذار الحكومة عن الحضور دون بيان السند الدستوري أو اللائحي».

وحملت بوشهري مجلس الوزراء «مسؤولية تعطل مصالح الدولة والمواطنين، فالاستقالة لا تعفي حكومة تصريف العاجل من الأمور من حضور الجلسات – مع التذكير بالسوابق الحكومية – ومناقشة قضايا بالغة الأهمية والحساسية، وفي مقدمتها تدهور التعليم ومؤسساته في الكويت، وتسرب الاختبارات وتفشي ظاهرة الغش، وأثر ذلك على تضخم نسب النجاح بما لا يمثل حقيقة التحصيل العلمي للطلبة، وتبعات ذلك على جيل قادم يحمل واجب إدارة شؤون الدولة ومفاصلها ومصالح المواطنين».

ورأت أن «تصويب الأخطاء السابقة، والعودة إلى جادة الصواب، مسار لا يزال ممكنا متى ما كانت نوايا العمل صادقة، وإرادة النهوض بالوطن من عثراته قائمة، والسعي نحو تحقيق تطلعات المواطنين جادة، وهذا يتطلب تحركا سريعا من رئيسي السلطتين لتقليص مساحة الاختلافات واحتواء الخلافات بين المؤسستين، وذلك كله في إطار الدستور، ودون المساس بأي مكتسبات دستورية».

وقال بوشهري: «أثبتت الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة المستقيلة أنها لم تكن معولا لهدم التعاون أو الدفع نحو تأزيم العلاقة بين السلطتين بل بوصلة لرئيس مجلس الوزراء في تقويم سلوك بعض وزرائه، وتصحيح أخطائهم الجسيمة، ولا أدل على ذلك سوى توجيهات سموه الأخيرة بوقف منح المعاشات الاستثنائية ومراجعة القرارات السابقة، وسحب قرارات الندب والنقل الاستثنائية ووقف التعيينات القيادية خلال فترة حكومة تصريف العاجل من الأمور».

بدوره دعا النائب د.عادل الدمخي إلى سرعة تكليف رئيس الحكومة الجديدة وتشكيلها وأن تعود جلسات مجلس الأمة إلى الانعقاد من أجل مصلحة الشعب، مؤكدا أنه لن يكون هناك تقدم من دون مشاركة شعبية حقيقية.

وأشار في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إلى مقال الشيخ علي جابر الأحمد الذي انتقد فيه الديمقراطية وأنها أكبر من الشعب» معرباً عن أسفه أن من يقول هذا الكلام ابن الشيخ جابر الأحمد –رحمه الله– الذي سجد على أرض الكويت على نعمة التحرير.

وأعرب عن أسفه أن تأتي هذه الدعوات بعد 60 سنة من العقد الدستوري والقوانين التي بنت هذه الدولة وبعد غزو فقدنا فيه الدولة، وتعاهدنا نحن الشعب والأسرة والقيادة السياسية على احترام هذا العقد.

وأكد أن الشعب الكويتي أهل للديمقراطية والمشاركة الشعبية والتزم بها ودائما ما يكون عند حسن الظن، موضحاً أنه عندما يرى اعوجاجا تكون له وقفة ضد أي وقفة عن الالتزام بهذا العقد القانوني والدستوري.

وتساءل من المستفيد من الدعوة والردة والفوضى عن الالتزام الدستوري والقانوني، فمنذ أكثر من عشر سنوات هناك من تفرد بالسلطة بالقرار السياسي وكان مجلس الأمة تابعاً لكم تماما، فماذا كان الإنجاز؟.

وأكد أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الإيمان الحقيقي بالالتزام بالدستور، مستشهداً بتزوير الانتخابات في 1967 والحل غير الدستوري في عامي 1976 و1986 وتفريغ العملية الديمقراطية من حقيقتها من خلال نظام الصوت الواحد.

واستغرب من سبب التصعيد غير المبرر أمام الشعب الكويتي واستخدام مدد غير قانونية لإعادة التشكيل مرة أخرى، مبيناً أن هذا الأمر سيؤدي إلى تعطيل القوانين الإصلاحية ومصالح الشعب الكويتي.

وشدد على أن الرجوع إلى النهج السابق والالتفاف على العملية الديمقراطية شيء مؤلم ولم نكن نتوقعه، متأملا أن يكون هناك تكليف وأن يكون الرجوع سريعا إلى قاعة عبد الله السالم من أجل المصالح الشعبية.

وذكر إن نتيجة التفرد كان سوق المناخ والغزو على الكويت وغيرهما، مضيفا « لمن يدعو إلى الديكتاتورية العادلة نقول لا يوجد شيء اسمه ديكتاتورية عادلة، بل تفرد ولن تكون هناك ديكتاتورية عادلة».

وقال الدمخي إنه من المهم وجود الديمقراطية والرقابة والتشريع، مضيفاً إن ذلك أهون بكثير من التفرد، والكويت حفظها الله بالتزامها الدستوري والقانون والمشاركة الشعبية ووفائها ووفاء شعبها بكل ذلك.

وأكد أنه لن يكون هناك أي تقدم في ظل انتهاك حقوق المواطنة وسلب المال العام وفرض الضرائب على المواطنين، مبيناً أن البديل هو التفرد الذي أدى إلى قضايا مثل صندوق الجيش والصندوق الماليزي ووضع مصير شعب بيد قلة قليلة من التجار الجشعين الذين استباحوا المال العام.

وقال «هل ستدعون إلى مجلس شورى أو مجلس وطني مثلما كانت تجربتنا المريرة الصورية السابقة، لكي يعبث من يشاء أم ستدعون إلى المزيد من الحريات وتكوين جماعات سياسية وتشكيل حكومة بناء على برنامج عمل يوافق عليه مجلس الأمة؟».

وتساءل» هل ستدعون إلى توسيع العملية الديمقراطية؟، وإلا ماذا يعني مثل هذا الكلام سوى أن يكون تهيئة لبديل لن يرضى عنه الشعب الذي تعرفونه والذي عهدتموه، ولن يرضى بديلا عن هذا العقد الذي عاهدناكم على الالتزام به والعهد الثاني عندما تم غزو البلد ورجعنا حكومة وشعبا في ظل الوفاء لهذا العقد».

السعدون ترأس اجتماع مكتب المجلس

عقد مكتب المجلس اجتماعا أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون.

وحضر الاجتماع نائب رئيس مجلس الأمة محمد براك المطير، وأمين سر المجلس أسامة الشاهين ومراقب المجلس د. عبدالكريم الكندري ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب شعيب المويزري ورئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مهند الساير ورئيس لجنة الأولويات النائب عبدالله فهاد العنزي وأمين عام مجلس الأمة بالتكليف خالد بو صليب.

السعدون مترئسا اجتماع مكتب المجلس